

اليمن

انفراط مشاورات عمّان بلا نتائج: «التحالف» يتمسّك بالتجويم سلاحاً

على رغم تصديقه الامم المتحدة على خطوة انسحاب «انتصار الله» من هوانة الحديدية الثالثة، بما يقضي وقف انفاص السويد الانتفال الى اضرار الية تضمنت تحييد الاقتصاد عن للرياض ومن ورائها «التحالف» متمسكين باستخدام الرواتب سلاحاً يوجه سلطات صنعاء، على رغم الانتكاسات الكارثية لذلك على الاوضاع المعيشية لليمنيين



تطالب سلطات صنعاء بفتح حساب خاص تؤخذ فيه إيرادات الموانئ (أ ف ب)

صنعاء – رشيد الحداد
فشلت المشاورات التكميلية لاتفاق السويد، المتعلّقة بالنشق الاقتصادي، والتي دارت يومئ الأربعة والخميس في العاصمة الأردنية عمان، برعاية المبعوث الأممي إلى الاتفاق على الية لتحديد الاقتصاد اليمنى، بسبب ما سمّته سلطات صنعاء «تصلّب» مواقف الحكومة الموالية للرياض، ورفضها كل المساعي الهادفة إلى صرف رواتب موظفي الدولة. وينض اتفاق السويد، الذي تمّ التوصل إليه في استوكهولم في الـ 13 من كانون الأول/ ديسمبر الماضي، على أن تؤد جميع إيرادات الموانئ الحديدية الثلاثة (الحديدية، الصلّيف ورأس عيسى، والتي قوبل برفض وقد صنعاء الذي يراسه الأسبوع الماضي، في فرع البنك المركزي في الحديدية، لحل مشكلة الرواتب.

جذدت «انتصار الله» عدم نقتها بالسلطات النقدية التي تحديها حكومة هادي

المعنية بتفخيز اتفاق الحديدية، ما يك ذلك إلى إصرار الحركة على «تقسيم البنك المركزي وإيراداته، وإرسال إيرادات الاقتصادية من الاتفاق. وانطلاقاً من ذلك، استؤنفّت في العاصمة الأردنية عمان، برعاية المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن جريفيث، المشاورات التكميلية بهدف الاتفاق على الية لصرف رواتب موظفي الدولة. لكن وفد حكومة الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، الذي قبل خلال المشاورات أن يتمّ توريد إيرادات الموانئ التي تمّ التوصل إليها في الحديدية، أشار إلى أن «انتصار الله» لا تقف بالمسلطات النقدية التي تشرف عليها الحكومة الموالية للرياض. لافتاً إلى أن تلك السلطات لم تثبت مقررتها



السعودية تتهم إيران... وتثار حن المدنيين!

لم يجد «التحالف»، في ردّه على «عملية التاسع من رمضان»، سوى استهداف المدنيين. إذ شدّت طائراته، أمس، 17 غارة على العاصمة صنعاء، مستهدفة خصوصاً حي الرقاص السكني، ما أدى إلى وقوع عشرات القتلى والجرحى. وأفادت وزارة الصحة في صنعاء بأن القتلى هم أربعة أطفال من أسرة واحدة ورجلان، مبيّنة أن عدد الجرحى بلغ 71، هم 27 طفلاً و 17 امرأة و 27 رجلاً. وادعى «التحالف»، من جانبه، أن الضرباء جاءت بناءً على معلومات عسكرية واستخبارية»، وأنها استهدفت «قواعد وممنشات عسكرية ومخازن أسلحة وذخيرة»، و«حققت أهدافها (...) بكل دقة». وجاءت الغارات على صنعاء، بعد يومين من إطلاق القوات المسلحة اليمنية سبع طائرات مسيرة على محطتي ضيغ بترويلتين تابعتين لشركة «أرامكو»، ما أدى إلى توقف نقل النفط عبر خطّ أنابيب رئيسي في السعودية قبل أن يُعطّل استنفاؤه مساء أمس. وقال نائب وزير الدفاع السعودي، خالد بن سلمان، إن العملية تثبت أن «انتصار الله»، «ليست سوى أداة لتفخيز أجندة إيران»، معتبراً أن ما تقوم به الحركة «بأوامر عليا من طهران تضع به حبل المشنقة على الجهود السياسية الحالية»، فيما وصف وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية، عادل الجبير، «انتصار الله» بأنها «جزء لا يتجزأ من قوات الحرس الثوري الإيراني ويأتمرون بأوامره».



المواطن، والإفصاء إلى تحديد الاقتصاد ودفع مرتبات الموظفين ورفع الحصار»، مطالباً الطرف الآخر ب«تحكيم العقل والمصلحة الوطنية، والتعاطي الإيجابي مع المباحثات التي تعتبر فرصة أخيرة». وفيما تحدث الشامي عن «حل وسط»، سيناقش في جولة أخرى من المحادثات، من المنتظر أن تبدأ الشهر المقبل، جدد المصدر دعوته الأمم المتحدة إلى «تحلّل مسؤوليتها في الضغط على الطرف الآخر للالتزام بتفخيز الاتفاق، في سبيل تحييد مصالح عامة الناس وشؤون حياتهم، ومنع العدوان من استخدام الورقة الاقتصادية سلاح حرب»، مؤكداً أن سلطات صنعاء عاقدة العزم على الدفاع عن المصالح الاقتصادية لليمنيين بكل الخيارات المتاحة

فد لا يكون تنفيذية تفاهات التحديث الوحيد الذي تنتظره غزة صبي الوقت القريب، إذ نقل المصريون إلى «حماس» نيّة تك ايبب فتح ملف الجنود الاسرائيليين الاسرى بعد تشكيل حكومة العدو الجديدة، وهو ما رادّت عليه الحركة بتأكيد اشتراطاتها السابقة شديدة على ان اي معلومات سيكون تحتها الإفراج عن النساء والأطفال

غزة – هاني إبراهيم

على مدى العامين الماضيين، ناقشت المخابرات العامة المصرية، لمرات متتالية، ملف الجنود الإسرائيليّين الأسرى لدى حركة «حماس» في قطاع غزة، مع وفود قيادية من الحركة زارت القاهرة، لكنّ من دون التوصل إلى صفقة. في الأيام الماضية، طرأت مستجدات على هذا الملف، وفق ما علمته «الأخبار»، بعدما أبلغ المصريون «حماس» بـ«وجود نيّة إسرائيلية لبدء مباحثات إجراء صفقة تبادل جديدة» قريباً، وتقول مصادر في الحركة إن القاهرة نقلت إليها أن العدو معني بفتح ملف الجنود بعد تشكيل الحكومة الإسرائيليّة الجديدة، ولذلك هو مستعدّ لـ«بحث الشروط المسبقة التي تضعها حماس قبل بدء اي مفاوضات».

وبحسب المصادر، كررت القاهرة نقاشاتها مع «حماس» حول الجنود الأسرى في غزة أكثر من تسع مرات خلال العام الماضي. وبدأ النقاش بطلب مصري بمعرفة مصير الجنود الذين تقوّل إسرائيل إنهم مفقودون في القطاع، وهو ما قوبل دوماً بالرفض، على اعتبار أن المعلومات إحدى أوراق التفاوض في هذه القضية.

خلال مباحثات العامين الماضيين، التي حضّرها كبار قادة «حماس» مجهولاً، على رغم إصدار الأخيرة أكثر من شريط مرئي بخض القضية ويحمل بعض التخمينات، فيما تشكك عائلة الجنديّين، هدار غولدن عن معلومة وحيدة تتعلق باعتراف الإسرائيلي من أن المقاومة الإسرئلي من دون وجود أربعة جنود لدى «حماس»، من دون معلومات إضافية عن حالتهم. وفي مباحثات سابقة، اقترح المصريون تأجيل الشروط «الحمساولية»، على أن يكون تنفيذها بالتزامن مع تنفيذ صفقة التبادل الجديدة، وهو ما قبلته الحركة بعد ضغط مصري. لكن هذا الاقتراح رفضته الحكومة الإسرائيليّة، وهو ما سبّب استقالة مسؤول «ملف الاسرى والمفقودين (الإسرائيليّين) في مكتب بنحامين نتانياهو، ليؤر لوتان، في أبل/ أغسطس 2017، معللاً ذلك بـ«وجود الحكومة (الإسرائيلية) في التعمال مع الملف»، وتبعته هذا الأمر عرقلة «الجلس الوزاري الإسرائيلي المصغّر» (الكابيت) تدمير مسودة الصفقة التي كانت تحوي أعاد الاسرى المطلوب الإفراج عنهم وتفاصيل في شأنهم، بعد رفضه عدداً من الأسماء على رأسها الأسير حسن سلامة المعتقل منذ نحو 21 سنة، وهو ما أعاد القضية في المربع الأول (راجع العدد 3444 في 17/4/2018).

بعد ذلك، رفضت المقاومة عروضاً نقلها المصريون برقع الحصار عن الجهد من أجله، أو بإلحاح الأدنى الوصول إلى حلول يقبلها الطرفان.

تقرير

نتيهاه وبين حكومة أقلية والسقوط: المفتاح بيد ليبرمان

غير مستحيلة نظرياً وقانونياً، انطلاقاً من أن الائتلاف يحثا إلى مسافة أقل من أسبوعين من انتهاء الفقرة القانونية التي توجب على كنيست، وهو ما يستوجب في هذه الحالة أن يغيب البعض أو يمتنعوا عن التصويت حتى يتحقق هذا السيناريو. ومن غير المتوقع بين المطالب المعارضة «إسرائيل بيتنا» والأحزاب الحريدية، لن يتمكن نتنياهو من تشكيل ائتلاف حكومي من أغلبية أعضاء الكنيست. ويتنبع مشكلة نتنياهو من انه لا يستطيع تشكيل حكومة تستند إلى أغلبية 61 عضو كنيست، من دون حزب «الليكود» أن نتنياهو يدرس بجدية إمكانية تشكيل ائتلاف حكومي من دون حزب «إسرائيل بيتنا»، بالاستناد إلى تأييد 60 عضو كنيست. ويبدو أن ما دفع نتنياهو إلى التلويح بهذا الخيار هو ضغط الوقت، وضرورة دفع الأطراف إلى تلين مواقفها وشروطها. يستند نتنياهو إلى ذلك إلى رهانه على أنه خلال التصويت في الكنيست، لن يخاطر ليبرمان بالنسب بسقوط حكومة اليمين عبر حجب الثقة عن الحكومة المطروحة، حيث ستكون النتيجة في هذه الحالة التعادل الذي يحول دون

بصفقة «شاليط»، لكون اعتقالها من مُحزّري «شاليط» عادوا إلى العدو نقلت إلى المصريين أن هناك قوانين إسرائيلية سنّت خلال

رفضت «القسام» الإفصاح عن اي معلومة سوى أن عدد الجنود 4

السننات الماضية تمنع تفخيز صفوفات مع «حماس» بأعداد كبيرة، وأن إمكانية تغيير هذه القوانين غير واردة إلا بعد تلين الحركة موقفها بالأسرى المفرض عنهم في تلك الصفقة أقّر، خلال الاعوام الستة الماضية، عدداً من القوانين التي تمنع الإفراج عن الاسرى الفلسطينيّين بموجب صققات تبادل، وتفرّض عقوبات على أسرى أي فصيل فلسطيني يُقدم على عملية أسر لجنود، بالإضافة إلى احتجاز جنّامين شهدائه إلى حين الإفراج عن الجنود. في الوقت نفسه، ورجّت تقارير قضاء حكومتيه السابقة (بموجب حكم إداري).

في غضون ذلك، قالت عائلة الجندي الأسير لدى المقاومة، هدار غولدن، إنها لا تتعدّد بقرع تنفيذ صفقة تبادل في هذه المرحلة، نافية وجود أي اتفاق في المرحلة الحالية، واتهمت التصليّة الحكومة الإسرائيليّة، بـ«تعصّب الكثير من الفرص للضغط على حماس من أجل إجبارها على إعادة الجنود الأسرى لديها»، كذلك هاجمت رئيس الوزراء بنحامين نتنياهو، بقولها إنه «يستسلم لحماس، بإدخال الأموال (القطرية) وزيادة مساحة الصيد وفتح المعابر بشكل استسلامي غير مسبوق»، أيضاً، اتهامه العائلة، «حماس»، بـ«التلاعب بأعصاب عائلات الجنود عبر إشاعة بعض المعلومات عن قرب تنفيذ الصفقة».



سيف ان قبلت المقاومة عرضين مصريين، لكن تك ايبب عرضهما (أ ف ب)

أحزابها. وأعلن أنه سيجسم موقفه، فقط بعد رؤية المطالب المالية لجميع الأحزاب المشاركة في الحكومة. كنيست آخر لتشكيل الحكومة خلال 28 يوماً، وإلا تُعدّ الانتخابات. أما في حال امتناع أعضاء حزب «إسرائيل بيتنا» عن التصويت، ستكون النتيجة نيل الحكومة الثقة بأغلبية 60 عضو كنيست مقابل 55 عضواً.

يتمكّك التحدي الاساسي امام حكومة نتنياهو بمطالب ليبرمان الثلاثة

في المقابل، يسعى رئيس حزب «كولانو»، موشيه كحلون، إلى الاحتفاظ بمنصب وزير المالية، على رغم تراجع كثلته من 10 أعضاء في الكنيست السابق إلى 4. وهو يرفض حتى الآن التوقيع على اتفاق ائتلافي قاتمته، محذراً إياه من أنه في حال انضمامه إلى الأولي، سيطرض على 60 عضو كنيست فقط، لأنها ستكون حكومة ضعفة، وسواجه الخزانة مطالب غير واقعية من جميع الروس كل شيء.

